

() :D12



مشروع "توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق"

تقرير حول "نتائج استطلاع الرأي للعموم"

أيار/مايو 2010

بيروت

لبنان

1. المقدمة

• الإطار العام للاستطلاع

يندرج هذا التقرير ضمن مشروع توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق، الذي يقوم بتنفيذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة والذي يندرج ضمن الإطار الأوسع لمشروع "حكم القانون" الذي يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

يتضمن المشروع تنفيذ عدة نشاطات، من بينها إجراء عملية مسح شاملة لحاجات التطوير في مجال التدريب القانوني في المعهد القضائي JTI وكذلك تقييم هذا التدريب ومواده وطرقه، وتقديم إقتراحات لجعله أكثر فعالية وملائمة للعمل القضائي والقانوني. كما يتضمن المشروع إعادة النظر بالمكتبة القانونية في المعهد القضائي وبالتجهيزات المعلوماتية في المعهد القضائي وتقييم الحاجات لهذه الجهة وتقديم إقتراحات للتجهيز.

إن الهدف الرئيسي من استطلاع الرأي هو جمع البيانات المفيدة لمساعدة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بعملية تقييم المنهج الحالي المعهد القضائي العراقي ومقارنته بالمناهج العربية والدولية الأخرى بغرض:

1. تحديث المنهج التدريسي للمعهد باعتماد افضل الممارسات العربية والدولية، واقتراح اضافة مواد

جديدة

2. تقويم حاجات المعهد القضائي العراقي لجهة التجهيزات معلوماتية والمكتبة

3. اقتراح توصيات للتطوير والإصلاح

هذا بالإضافة إلى أنّ المسح سوف يعطي صورة إجمالية عن آراء المستطلعين المختلفة ويحدد الاتجاهات التي قد تكون ذات فائدة للجهة المسؤولة عن المشروع.

2. المنهجية

• فريق العمل

- خبراء من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وخبراء من معهد الدروس القضائية في فرنسا (ENM) : وضع الاستمارة المسحية العامة بالاستناد إلى أفضل الممارسات والتجارب العالمية في هذا الإطار.
- المؤسسة "الدولية للمعلومات": المساعدة الفنية والتقنية لإخراج الاستمارة بصيغتها النهائية.
- فريق عمل ميداني متخصص من العراق : تنفيذ الاستطلاع بإشراف إدارة المشروع.

• حجم العينة وخصائص المستطلعين

استهدف المسح حوالي 87 مستطلعاً مقسمين على الشكل التالي:

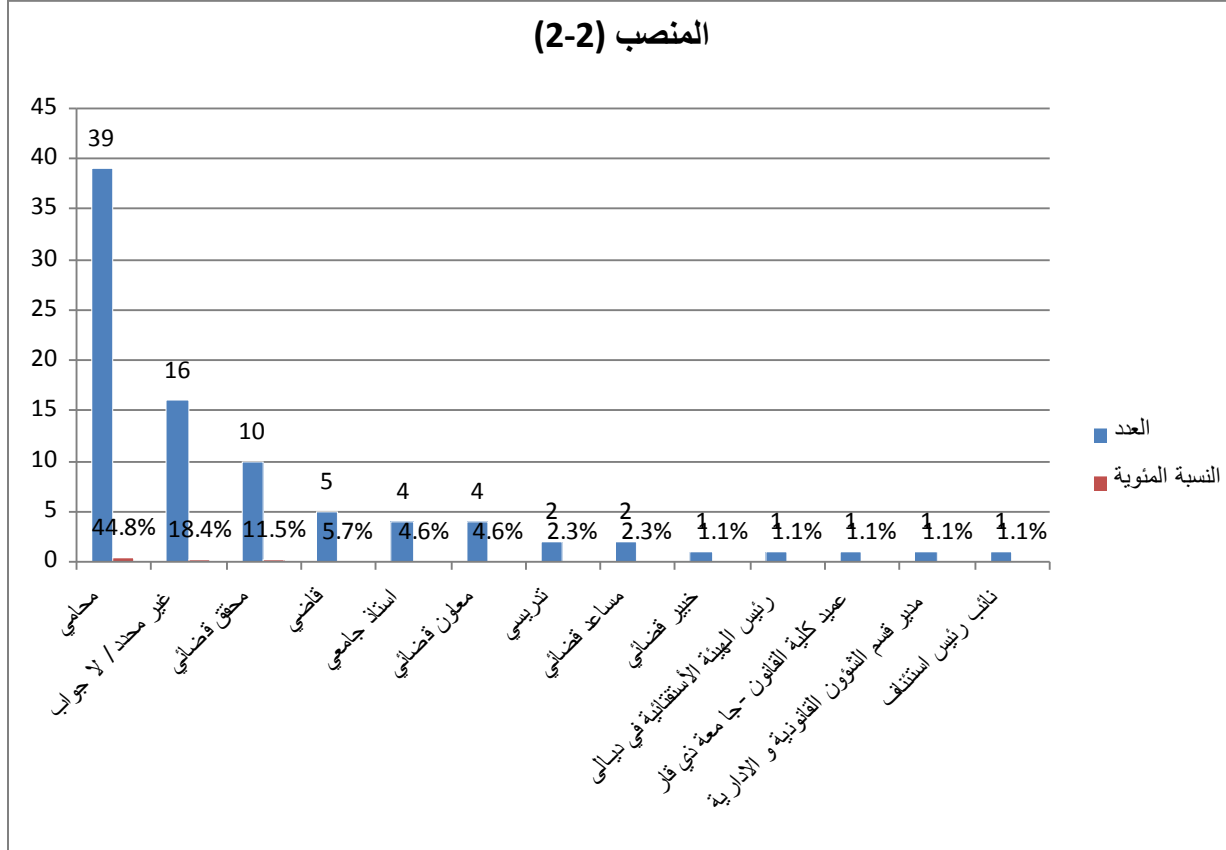
1. محامون
2. قضاة
3. أكاديميون
4. خبراء محاكم
5. مساعدون قضائيون

وقد تم تنفيذ استطلاع الرأي في العراق واختيار المستطلعين وفقاً لمستوى إلمامهم بالموضوع المطروح. هذا بالإضافة إلى أنه تم توزيع العينة بشكلٍ يراعي التمثيل الجندري، وقدّر الإمكان مختلف فئات الأعمار ومستويات التعليم وعدد سنوات الخبرة.. الخ، بهدف الوصول إلى أكبر قدر من المعطيات المطلوبة. جرى استطلاع الرأي/ الاستمارة العامة في العراق بين شهري نيسان وأيار من العام 2010.

3. خصائص المستطلعين/ معلومات حول المستطلع

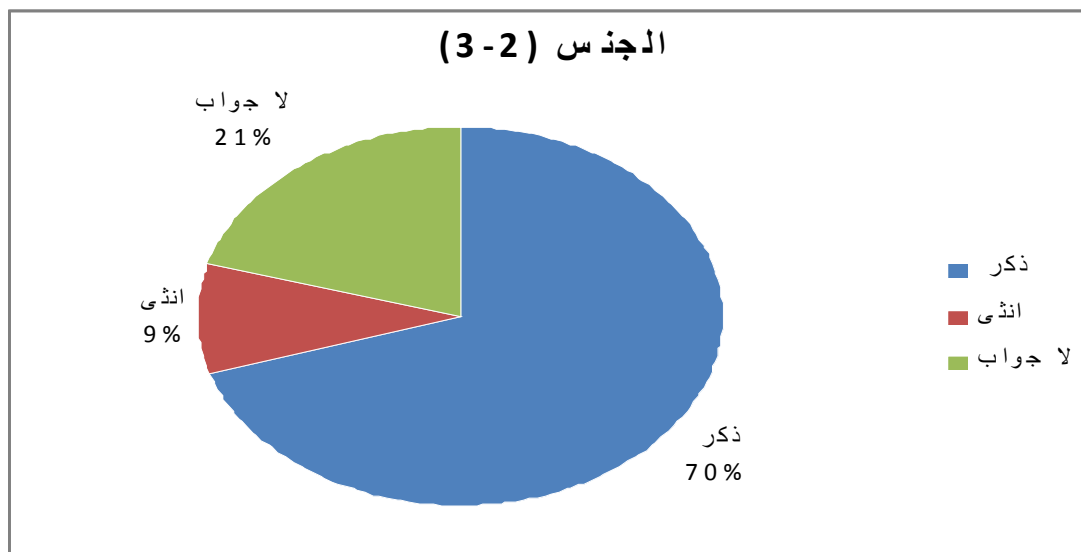
• المنصب

شمل المسح 39 محامي (44.8%) و 10 محقق قضائي (11.5%) و 5 قضاة (5.7%) و 4 اساتذة جامعيين (4.6%) و 4 معاونين قضائيين (4.6%)، 2 تدريسي (2.3%)، 2 مساعدين قضائيين (2.3%)، 1 خبير قانوني (1.1%)، 1 رئيس الهيئة الاستئنائية في ديالي (1.1%)، 1 عميد قانون جامعة ذي قار (1.1%)، 1 مدير قسم الشؤون القانونية والادارية (1.1%)، 1 نائب رئيس استئناف (1.1%)، و 16 غير محدد/لا جواب (18.4%).



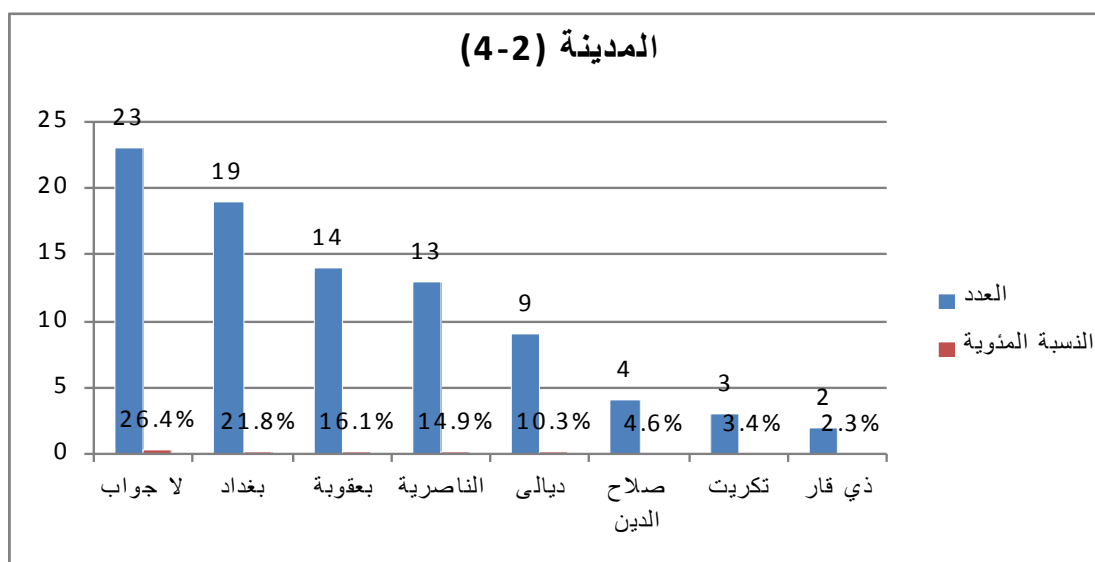
• النوع الاجتماعي الجنس

غطى المسح الميداني 87 مستطلعاً: 61 من الذكور (70.1%) و 8 من الإناث (9.2%)



• المدينة

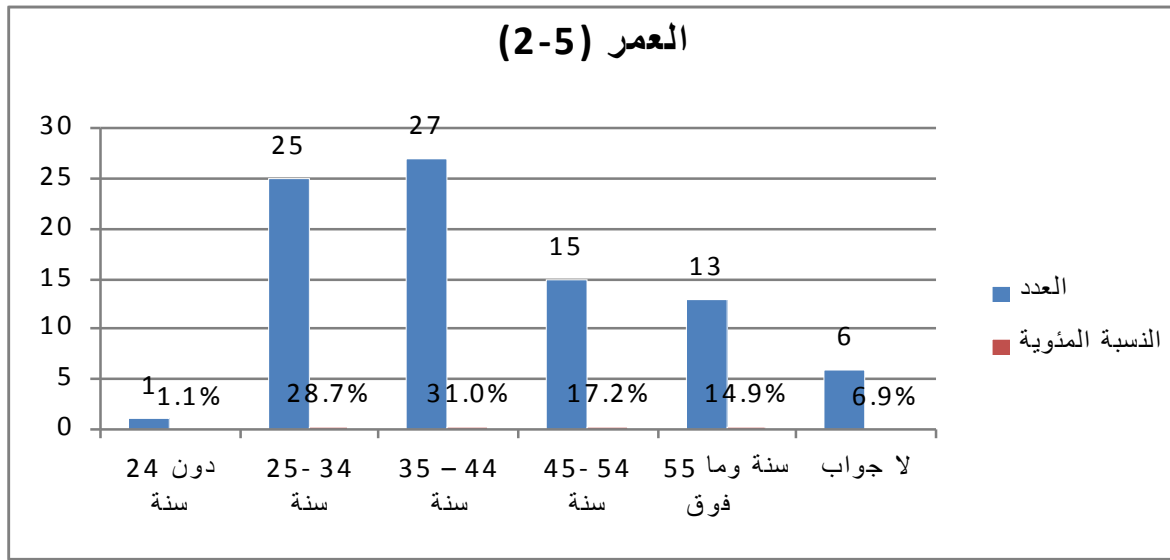
أظهر المسح أن 21.8% من المستطلعين هم من بغداد، 14.9% من الناصرية، 16.1% من بعقوبة، 10.3% من ديالى، 4.6% من صلاح الدين، 3.4% من تكريت، 2.3% من ذي قار بالإضافة إلى أن 26.4% لم يحددوا المدينة.



• العمر

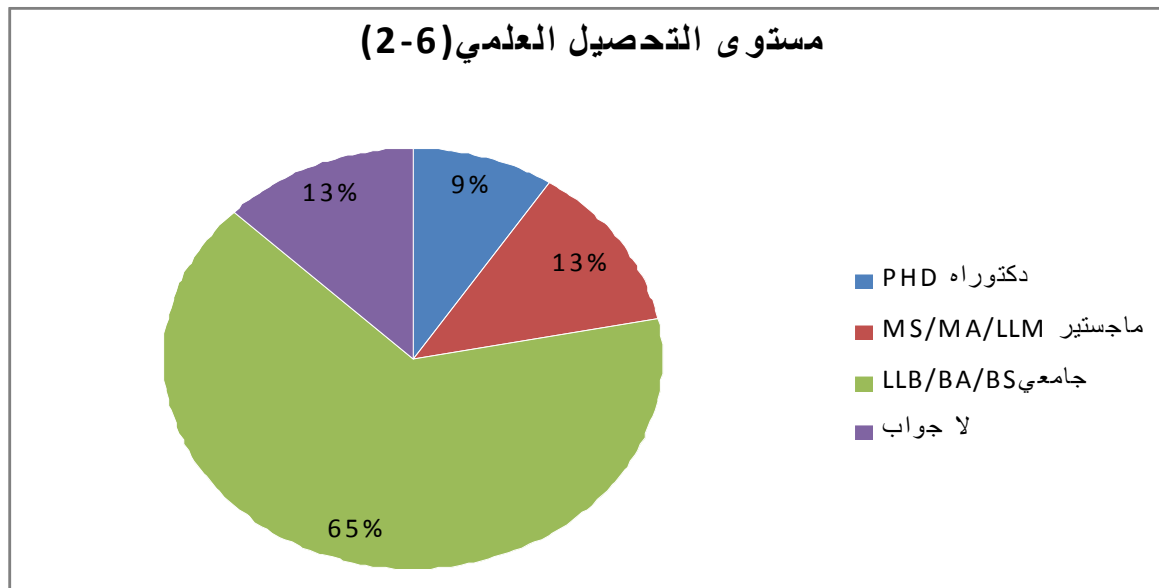
أظهر المسح أن غالبية المستطلعين هم بين 35 و 44 سنة من عمرهم (31%)، 28.7% بين 25 و 34 سنة، 17.2% بين 45 و 54 سنة، 14.9% فوق الـ 55 سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المستطلعين ما دون 24 سنة لا تتعدى 1.1%



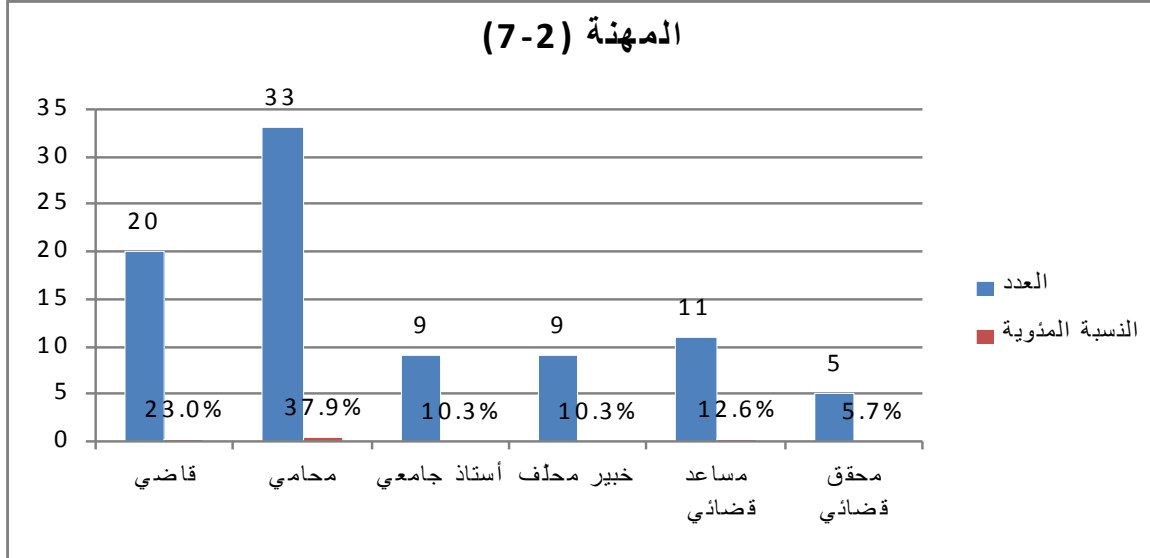
• مستوى التحصيل العلمي

أظهرت النتائج أن غالبية المستطلعين (65.5%) هم من حاملي الإجازات الجامعية (BA/BS)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادات الدكتوراه (PhD) نحو 9.2% و 12.6% لحاملي الماجستير (MS/MA/LLM). كما تجدر الإشارة أن 11 مستطلع (12.6%) لم يحددوا الجواب.



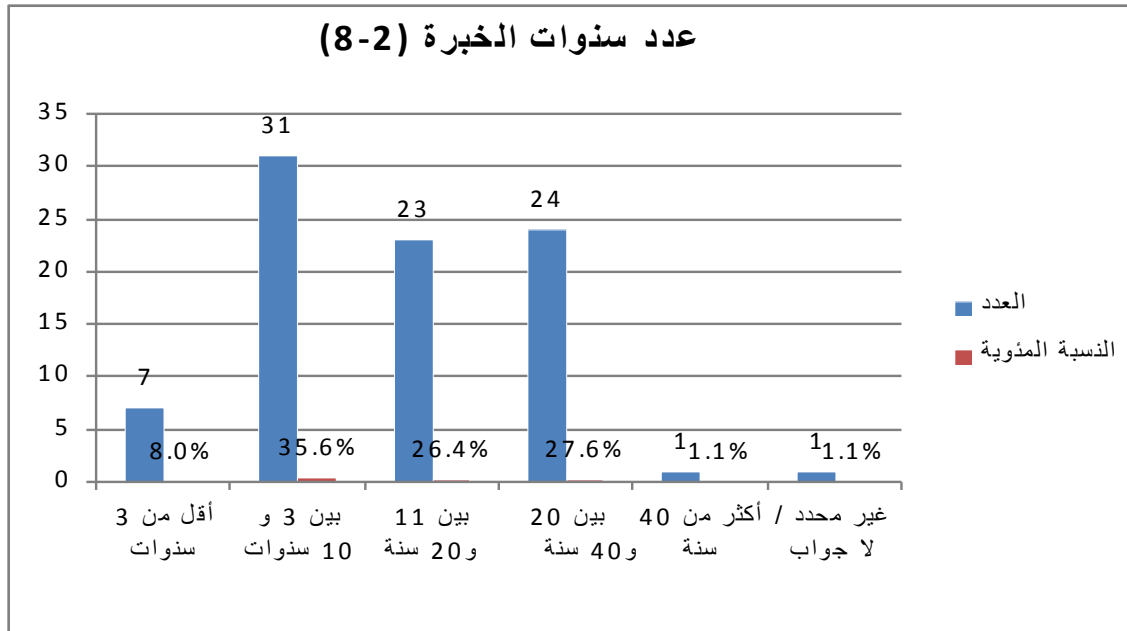
• المهنة

شمل البحث 20 قاضي (23%)، 33 محامي (37.9%)، 9 أساتذة جامعيين (10.3%)، 9 خبراء محلفين (10.3%)، 11 مساعد قضائي (12.6%) و 5 محقق قضائي (5.7%).



• عدد سنوات الخبرة في القضاء

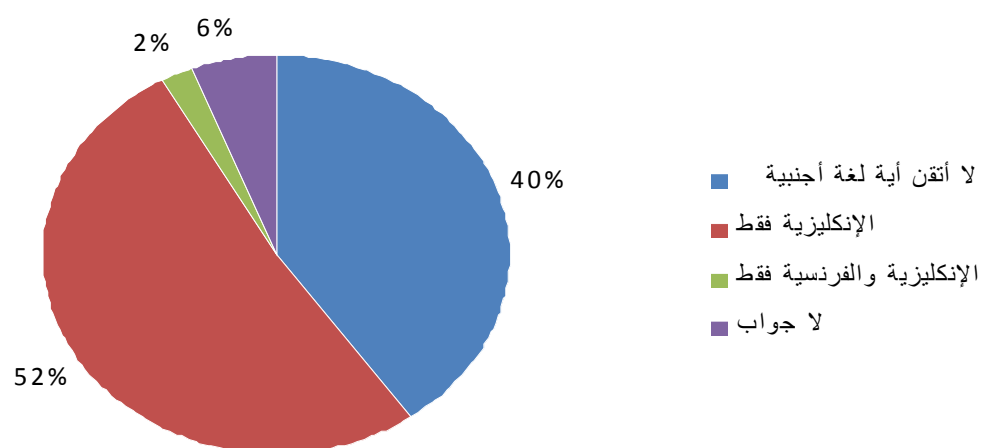
35.6% من المستطلعين (أي 32 مستطلع) تتراوح سنوات خبرتهم بين 3 و 10 سنوات، 8% أقل من 3 سنوات، 26.4% بين 11 و 20 سنة، 27.6% بين 20 و 40 سنة، في حين أن 1.1% فقط من المستطلعين تفوق خبرتهم 40 سنة.



• اللغات الأجنبية

35 مستطلع لا يتقنون أي لغة أجنبية (40.2%)، 45 يتقنون الانكليزية فقط (51.7%)، و 2.3% يتقنون الانكليزية والفرنسية فقط.

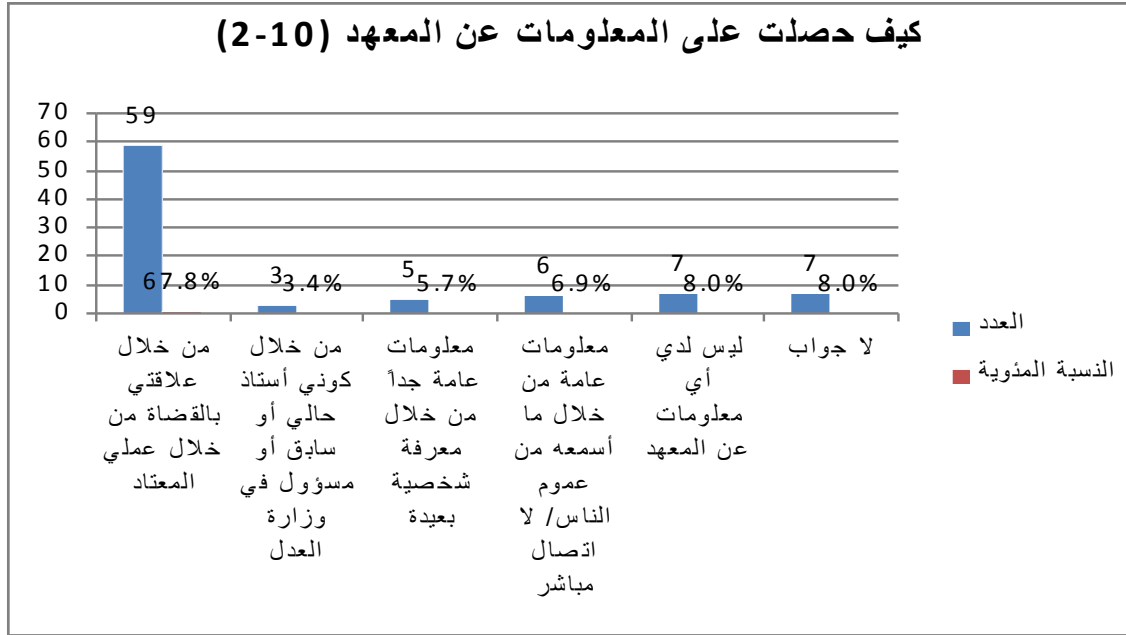
اللغات الاجنبية التي تتقنها بالحد الأدنى (2-9)



• الحصول على المعلومات عن المعهد القضائي

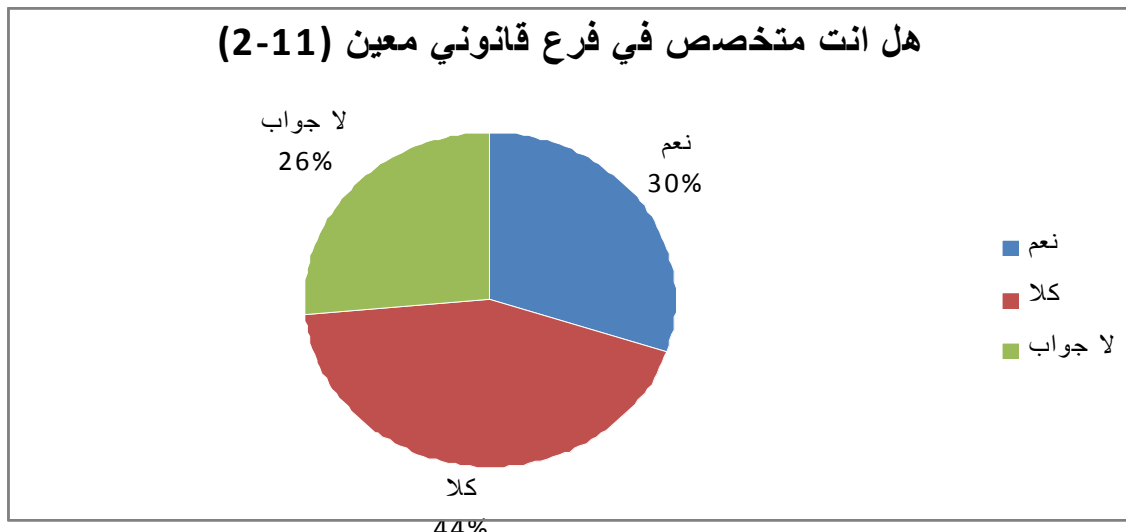
جاءت الأجوبة على الشكل التالي:

59 مستطلع (67.8%) أجابوا " من خلال علاقتي بالقضاة من خلال عملي المعتاد"، 3.4% " من خلال كوني أستاذ حالي أو سابق أو مسئول في وزارة العدل"، 5.7% " معلومات عامة جداً من خلال معرفة شخصية بعيدة"، 6.9% " معلومات عامة من خلال ما أسمعه من عموم الناس/ لا اتصال مباشر". في حين ان 8% من المستطلعين ليس لديهم أي معلومات عن المعهد.



• التخصص في فرع قانوني معين

اظهرت النتائج ان غالبية المستطلعين (43.7%) غير متخصصين في فرع معين من فروع القانون، في حين ان 29.9% متخصصين في فرع معين من فروع القانون. كما ان 26.4% لم يحددوا الجواب.

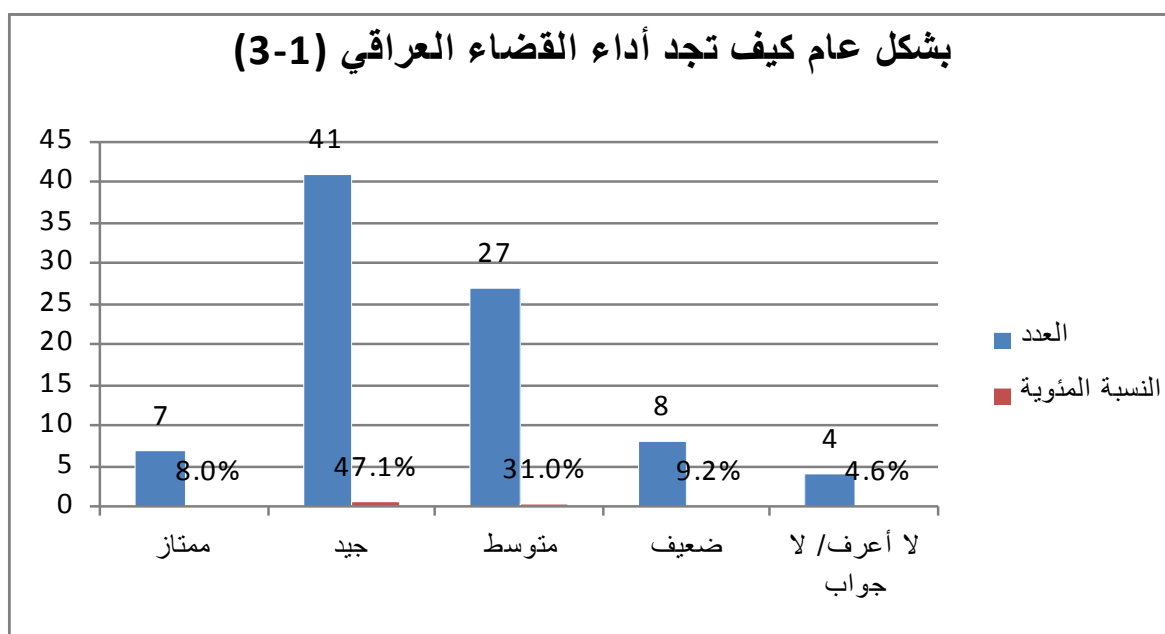


4. تقييم التدريب القانوني في المعهد

❖ الفصل الأول: الأسئلة العامة

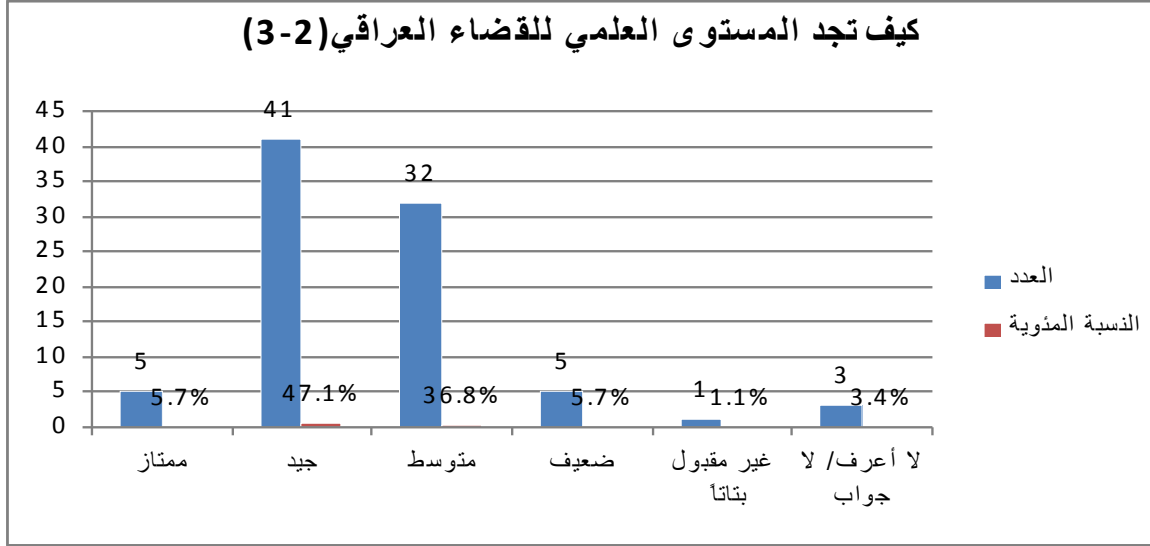
• تقييم أداء القضاء العراقي بشكل عام

طلب من المستطلعين تقييم أداء القضاء العراقي بشكل عام، واعتبر نحو 8% من مجموع المشمولين بالاستطلاع أنّ أداء القضاء العراقي "ممتاز"، 47.1% "جيد"، 31% "متوسط" و 9.2% "ضعيف" و 4.6% "لا أعرف/ لا جواب"



• تقييم المستوى العلمي للقضاء العراقي بشكل عام

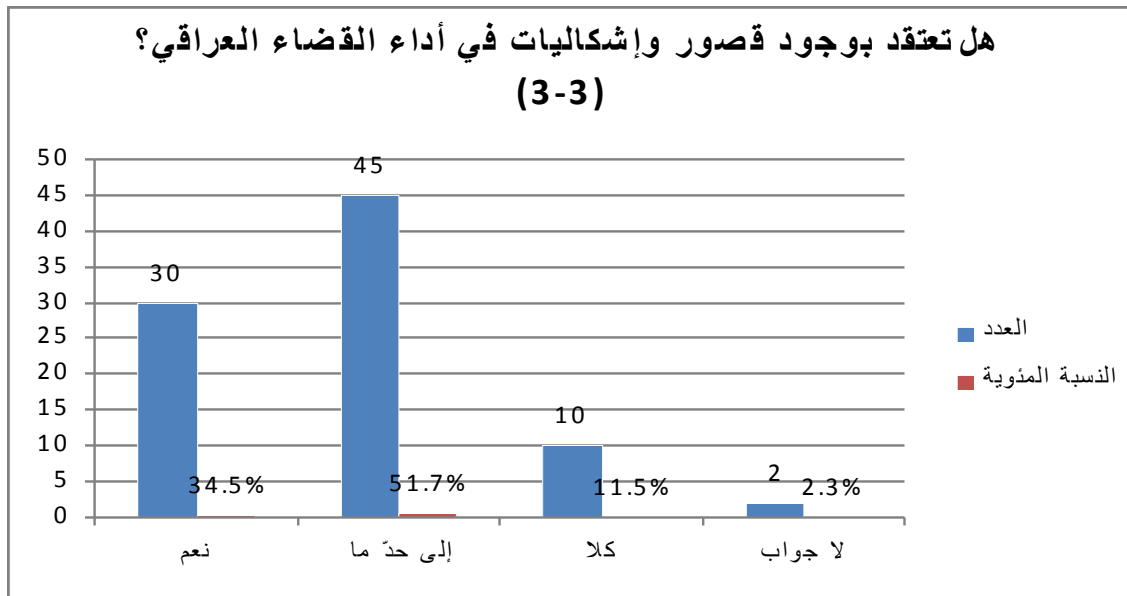
طلب من المستطلعين تقييم المستوى العلمي للقضاء العراقي بشكل عام، واعتبر نحو 5.7% من مجموع المشمولين بالاستطلاع أن المستوى العلمي للقضاء العراقي "ممتاز"، 47.1% "جيد"، 36.8% "متوسط" و 5.7% "ضعيف"، 1.1% "غير مقبول بتاتا" و 4.6% "لا اعرف/ لا جواب".



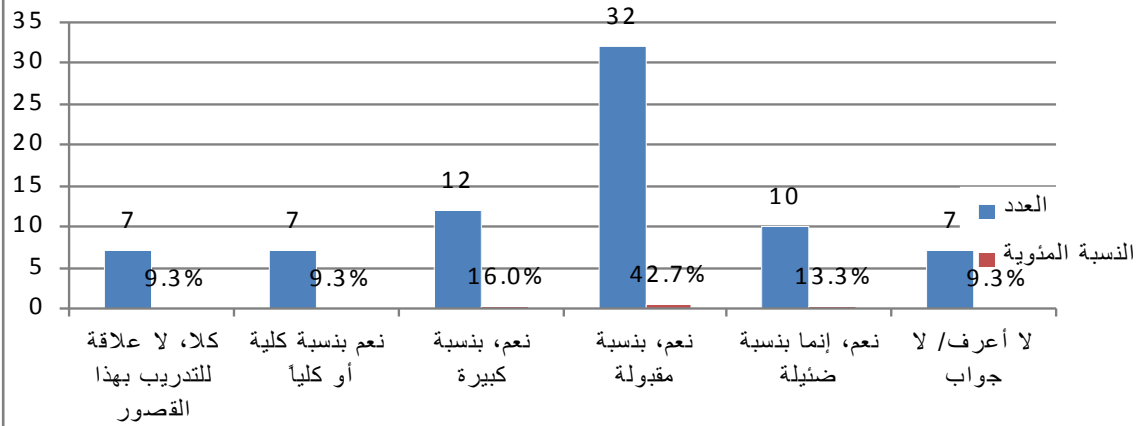
• درجة وجود قصور وإشكاليات في أداء القضاء العراقي: تحديد أسباب هذا القصور والإشكاليات إلى التدريب في المعهد القضائي، وبأية نسبة

أفاد 34.5% من المستطلعين وجود قصور وإشكاليات في أداء القضاء العراقي، 51.7% "نعم إلى حد ما"، 11.5% "كلا" و 2.3% "غير محدد/ لا جواب".

أكد 42.7% أن أسباب هذا القصور يعود إلى التدريب في المعهد القضائي وذلك بنسبة مقبولة.



هل تعود اسباب القصور الى التدريب في المعهد (3-4)

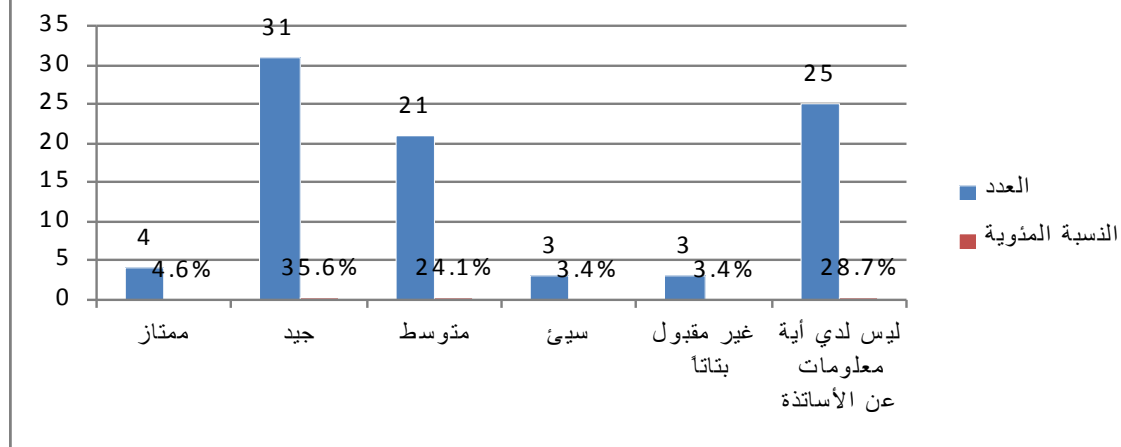


• تقييم مستوى الأساتذة في المعهد القضائي

طلب من المستطلعين تقييم مستوى الأساتذة في المعهد القضائي وفقاً لسلّم درجات من ممتاز وصولاً الى غير مقبول بتاتا".

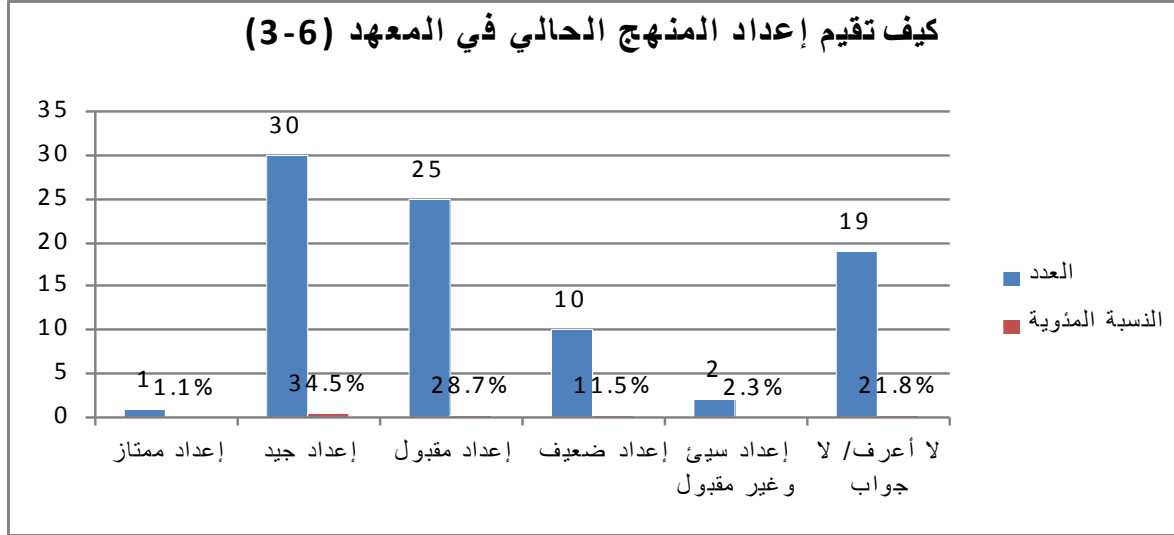
اعتبر 4.6% أن مستوى الأساتذة ممتاز، 35.6% جيد، 24.1% متوسط، 3.4% سيئ، 3.5% "غير مقبول بتاتا". في الواقع تجدر الإشارة ان 28.7% من المستطلعين ليس لديهم أي فكرة عن مستوى الأساتذة في المعهد القضائي.

كيف تجد مستوى الاساتذة في المعهد (3-5)



• تقييم إعداد المنهج الحالي في المعهد للطلاب لممارسة العمل القضائي

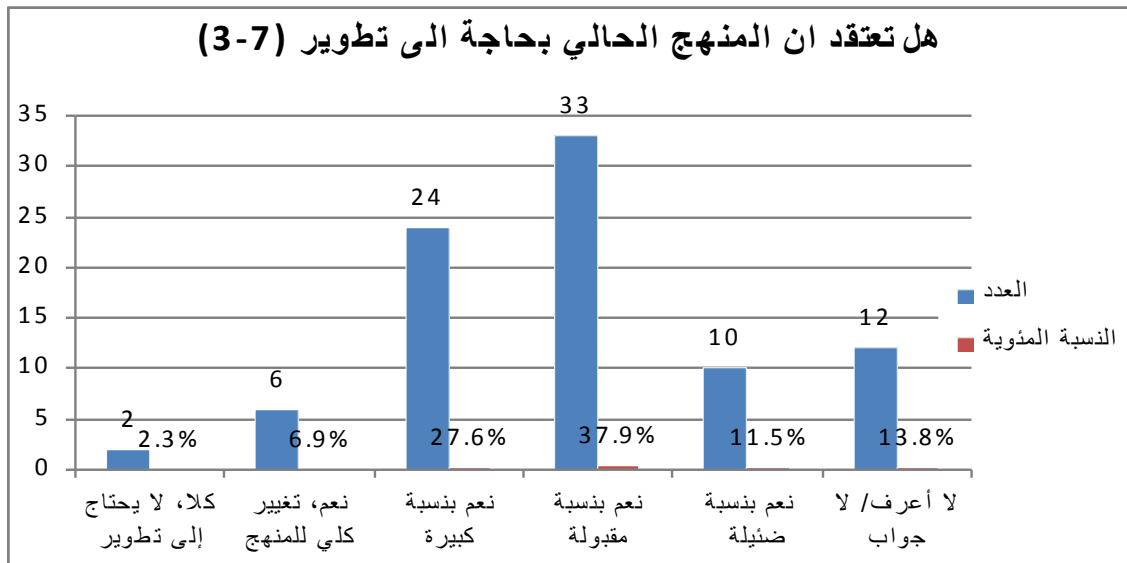
طلب من المستطلعين تقييم المنهج الحالي في اعداد الطلاب في المعهد لممارسة العمل القضائي وفقاً لسلّم درجات من ممتاز وصولاً الى غير مقبول بتاتا". اعتبر 1.1% أن الاعداد "ممتاز"، 34.5% "جيد"، 28.7% "مقبول"، 11.5% ضعيف، 2.3% "غير مقبول بتاتا"، 21.8% "لا اعرف لا جواب".



• ضرورة تطوير المنهج الحالي في المعهد القضائي، وبأية نسبة

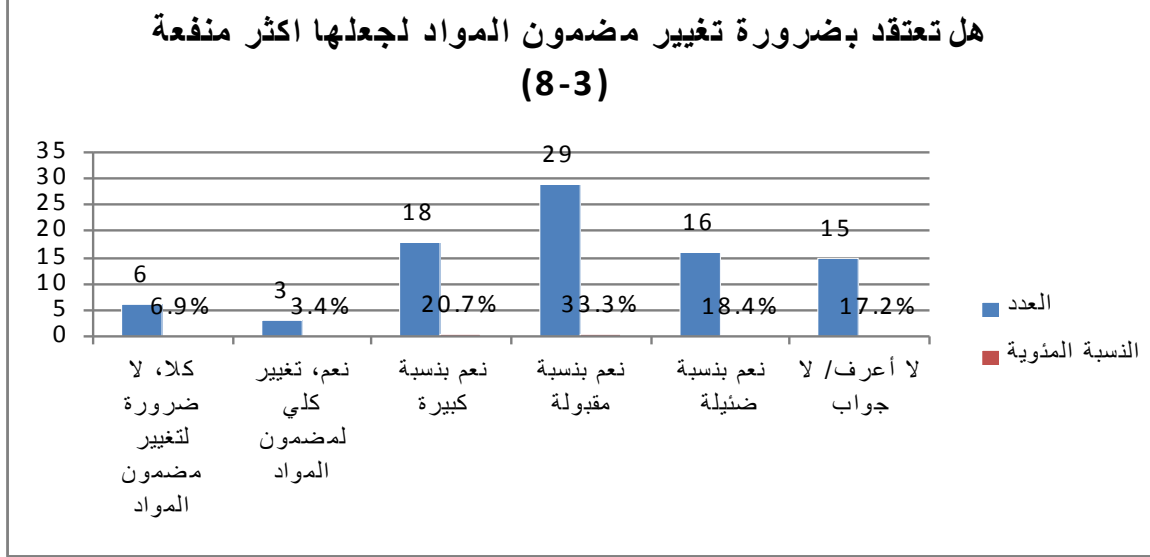
جاءت نتائج الاستطلاع على الشكل التالي:

2.3% أفادوا أن لا حاجة لتطوير المنهج، 6.9% "نعم، تغيير كلي للمنهج"، 27.6% "نعم بنسبة كبيرة"، 37.9% "نعم بنسبة مقبولة"، 11.5% "نعم بنسبة ضئيلة"، و 13.8% "لا اعرف لا جواب".



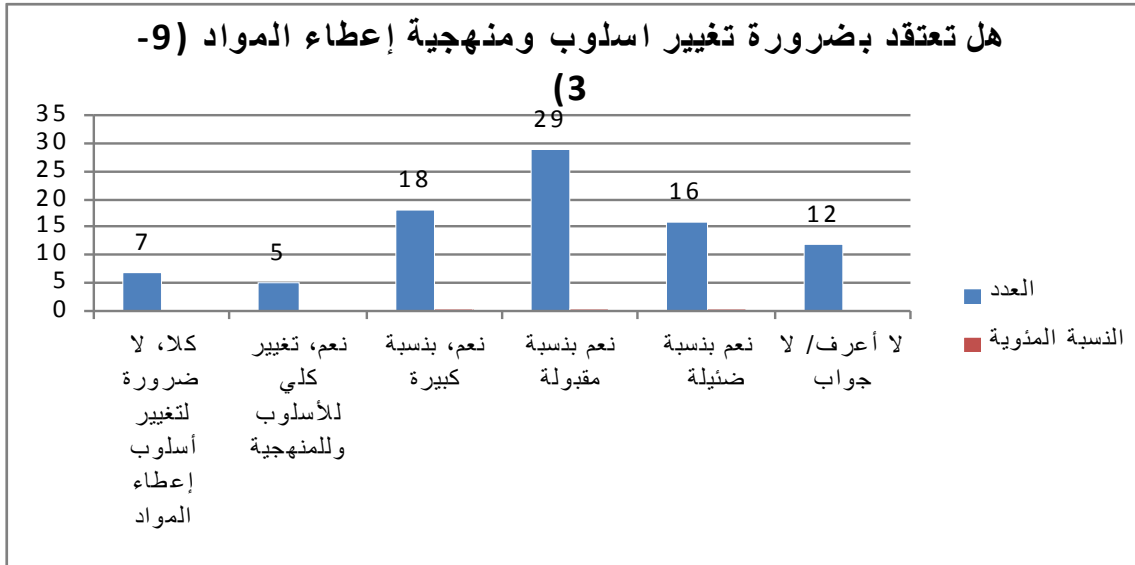
- ضرورة تغيير مضمون المواد في المعهد القضائي لجعلها أكثر منفعة للطلاب في المعهد، وما هي نسبة التغيير المطلوبة

6.9% من المستطلعين أفادوا ان لا ضرورة لتغيير مضمون المواد، 3.4% "نعم، تغيير كلي"، 20.7% "نعم بنسبة كبيرة"، 33.3% "نعم بنسبة مقبولة"، 18.4% "نعم بنسبة ضئيلة"، و17.2% "لا اعرف لا جواب"



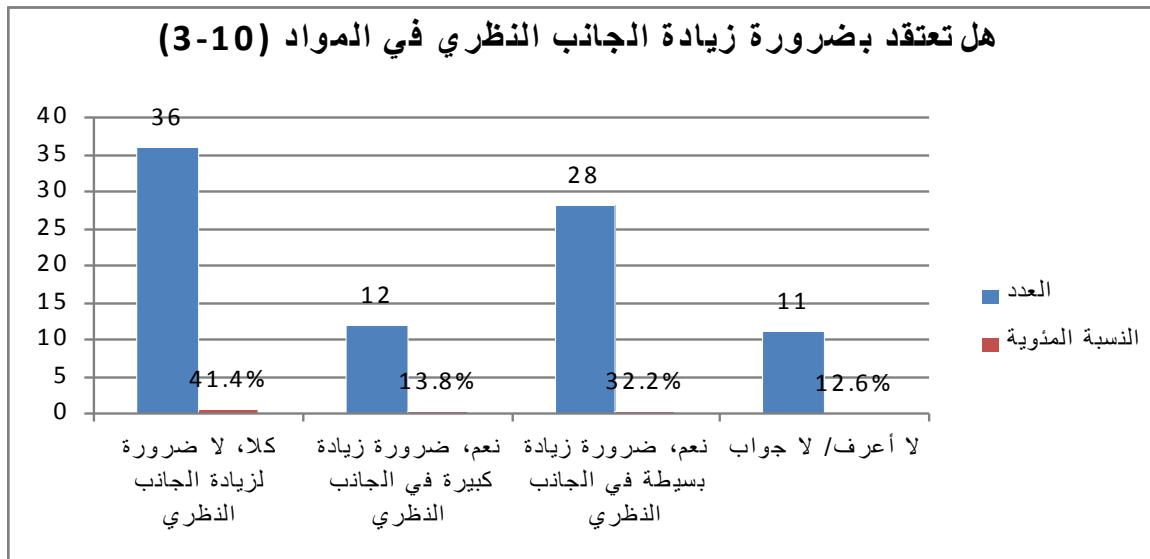
• **ضرورة تغيير أسلوب ومنهجية إعطاء المواد في المعهد القضائي، وما هي نسبة التغيير المطلوبة**

8% من المستطلعين أفادوا ان لا ضرورة لتغيير أسلوب ومنهجية إعطاء المواد في المعهد القضائي ، 5.7% "نعم، تغيير كلي" ، 20.7% "نعم بنسبة كبيرة"، 33.3% "نعم بنسبة مقبولة"، 18.4% "نعم بنسبة ضئيلة"، و 13.8% " لا اعرف لا جواب"



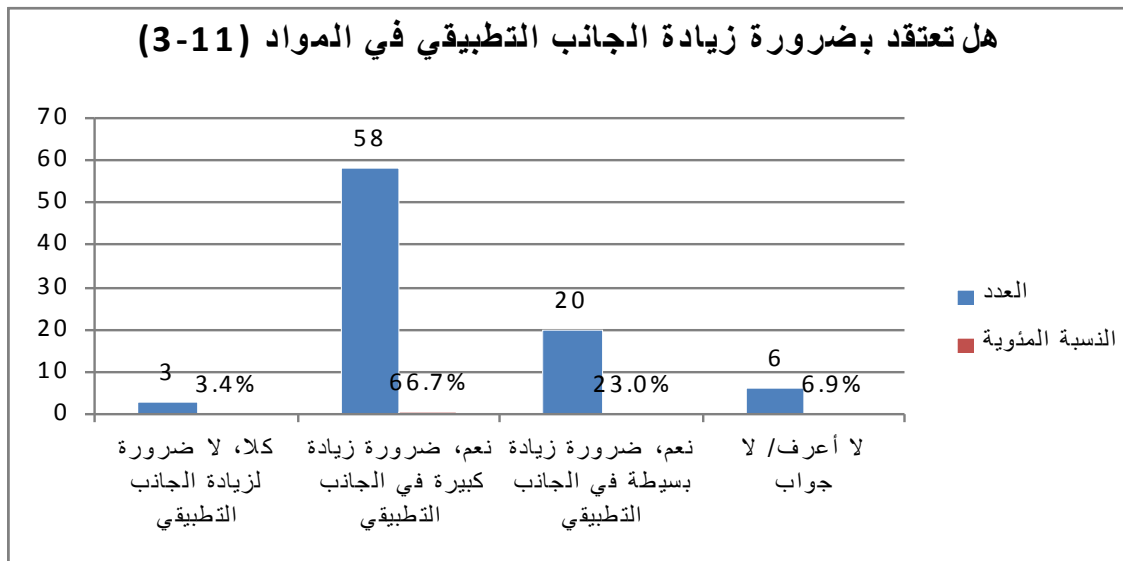
• **ضرورة زيادة الجانب النظري في المواد في المعهد**

اظهر المسح ان الغالبية من المستطلعين (41.4%) يجدون ان لا ضرورة لزيادة الجانب النظري في المواد، في حين ان 32.2% يرون ضرورة لزيادة الجانب النظري ولكن زيادة بسيطة.



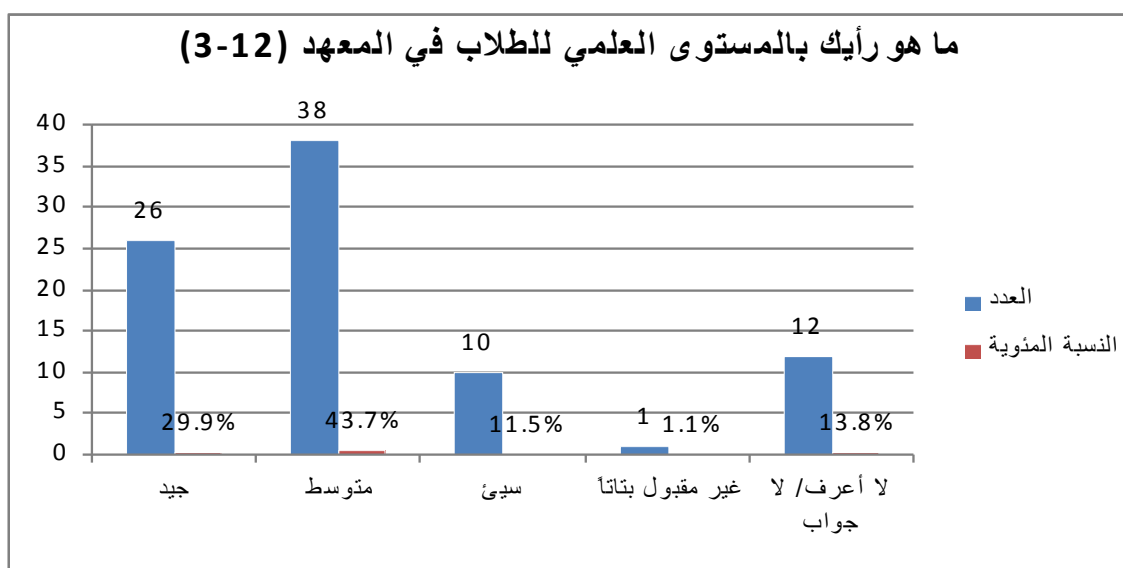
• ضرورة زيادة الجانب التطبيقي في المواد في المعهد

أجمع المستطلعون (58 مستطلع/ 66.7%) ان هناك ضرورة كبيرة لزيادة الطابع التطبيقي في المواد التي تدرس في المعهد. وهنا تجدر الإشارة الى ان 3 مستطلعين فقط (3.4%) أجابوا بعدم ضرورة زيادة الجانب التطبيقي.



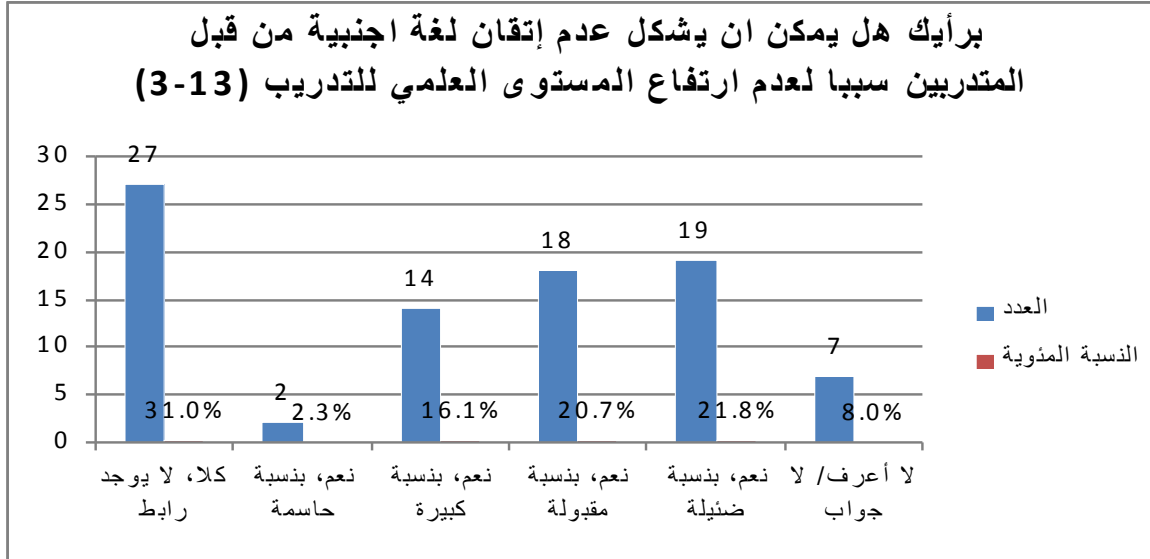
• تقييم المستوى العلمي للطلاب في المعهد

طلب من المستطلعين تقييم المستوى العلمي للطلاب في المعهد من "جيد" وصولاً إلى "غير مقبول بتاتا". اعتبر 29.9% أن المستوى "جيد"، 43.7% "متوسط"، 11.5% "سيئ"، 1.1% "غير مقبول بتاتا"، 13.8% "لا أعرف لا جواب".



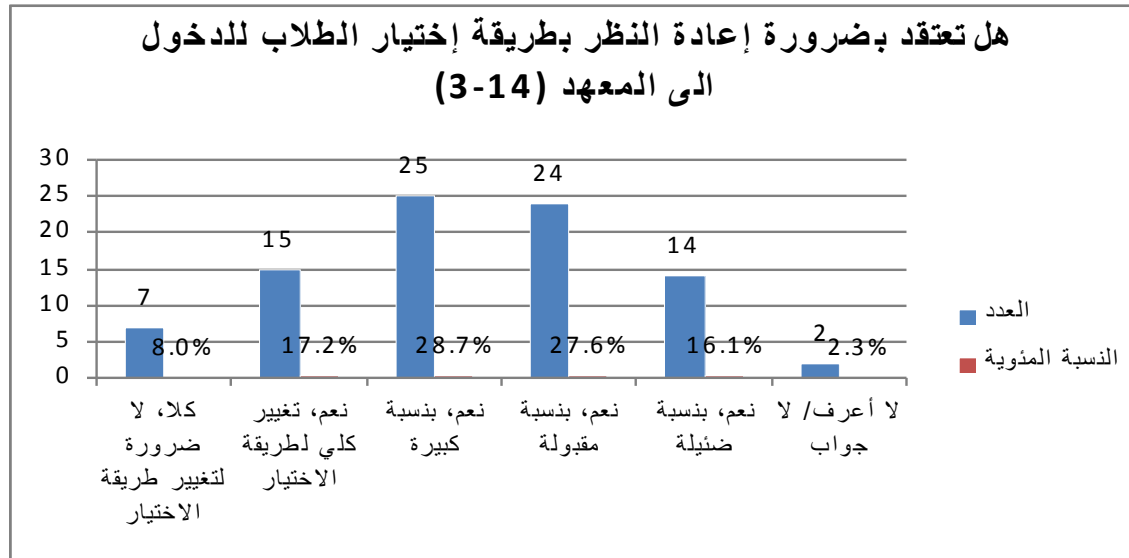
• **الرابط بين عدم إتقان لغة أجنبية من قبل المتدربين وعدم ارتفاع المستوى العملي للتدريب**

أفاد 31% من المستطلعين إلى عدم وجود رابط بين إتقان لغة أجنبية من قبل المتدربين وارتفاع المستوى العملي للتدريب، في حين تبين لدى أكثر من نصف المستطلعين وجود رابط ما (قوي أو ضعيف) بين عدم إتقان لغة أجنبية وارتفاع المستوى العملي للتدريب.



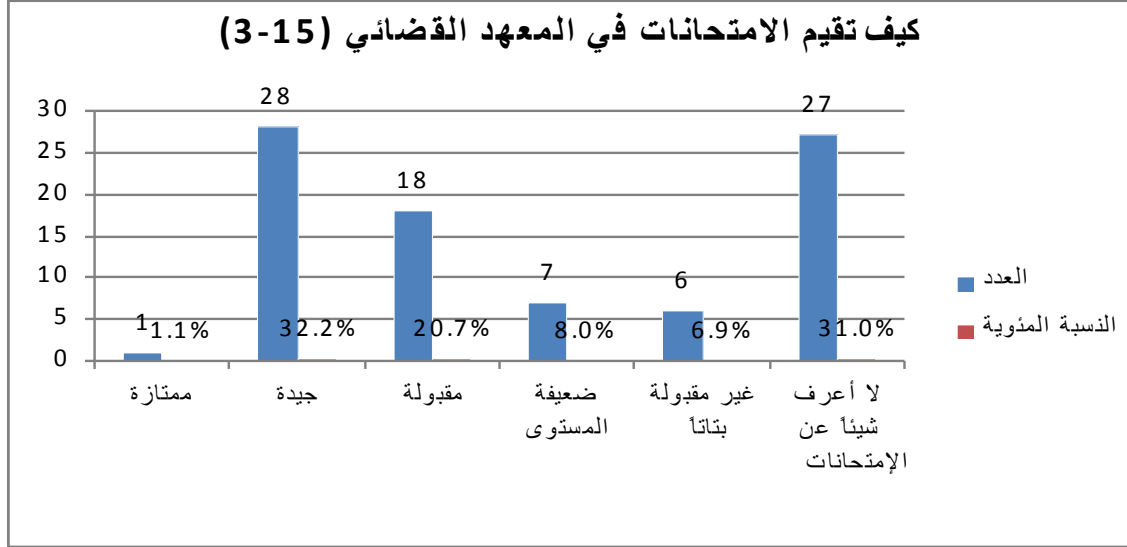
• **ضرورة إعادة النظر بطريقة اختيار الطلاب للدخول إلى المعهد، وبأية نسبة**

أفاد 8% من المستطلعين إلى عدم ضرورة إعادة النظر بطريقة اختيار الطلاب للدخول إلى المعهد، في حين تبين ان لدى حوالي غالبية المستطلعين وجود ضرورة ما (بنسبة قوية أو ضئيلة) لإعادة النظر بطريقة اختيار الطلاب للدخول الى المعهد.



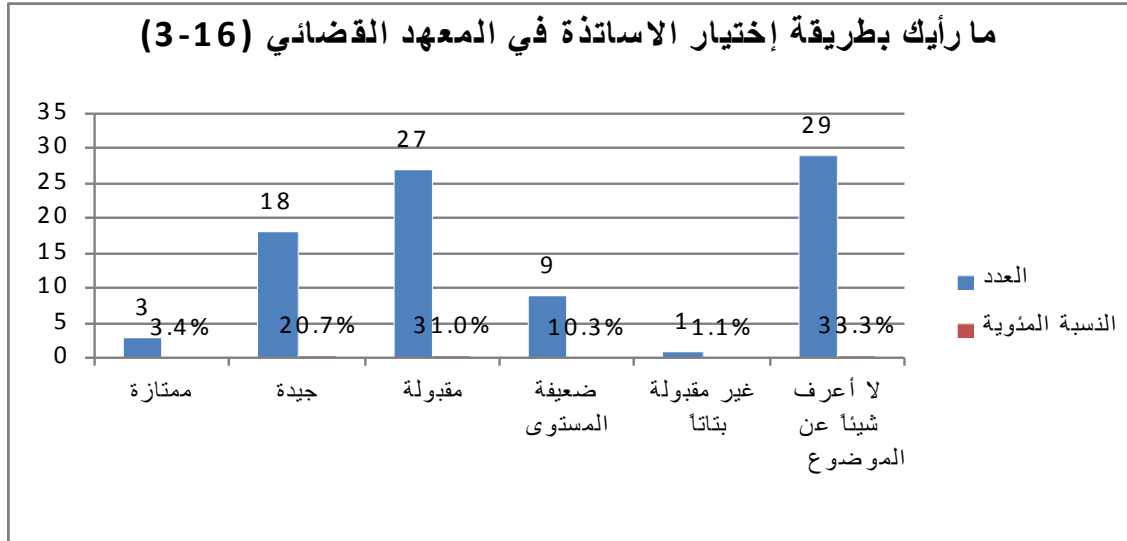
• تقييم الامتحانات في المعهد القضائي

أفاد حوالي نصف المستطلعين ان تقييم الامتحانات في المعهد تتراوح بين جيدة ومقبولة. كما تجدر الإشارة الى ان 31% من المستطلعين لا يعرفون شيئاً عن الامتحانات.



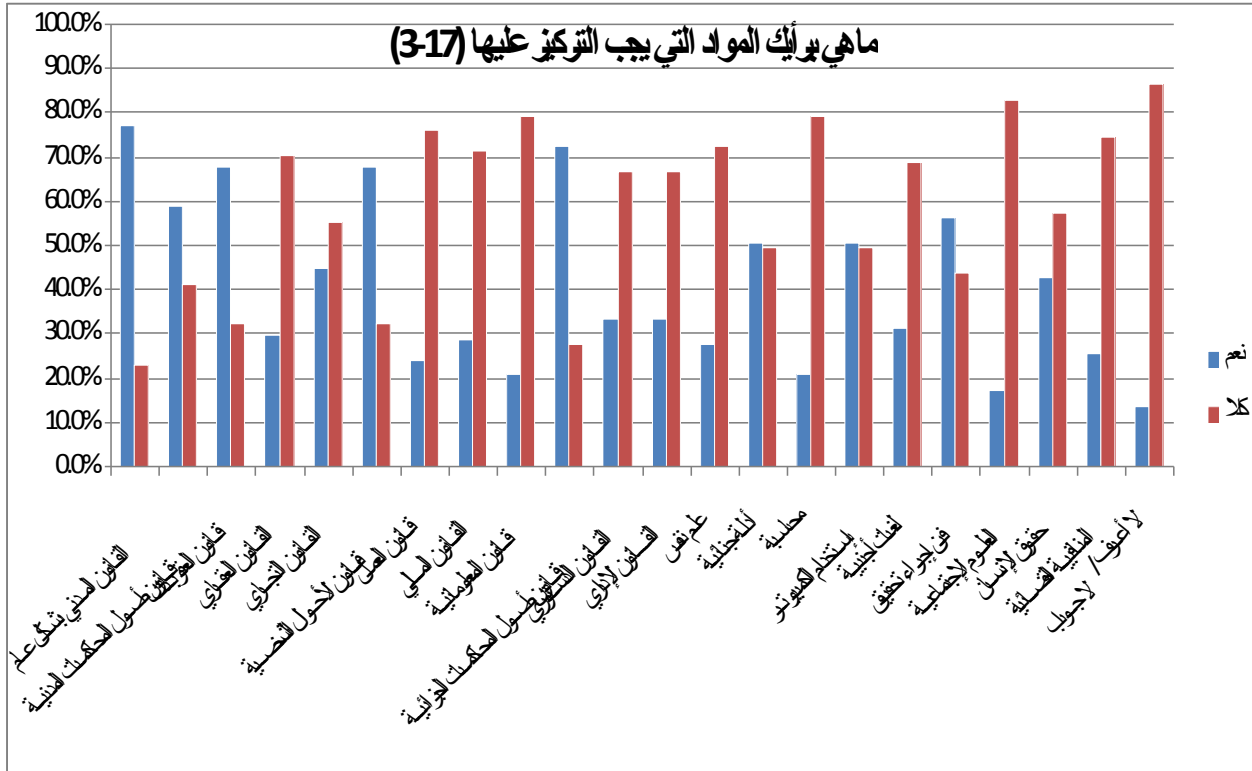
• طريقة اختيار الأساتذة في المعهد القضائي

أفاد حوالي نصف المستطلعين ان طريقة اختيار الأساتذة في المعهد القضائي تتراوح بين جيدة ومقبولة. كما تجدر الإشارة إلى أن 33% من المستطلعين لا يعرفون شيئاً عن طريقة اختيار الاساتذة.



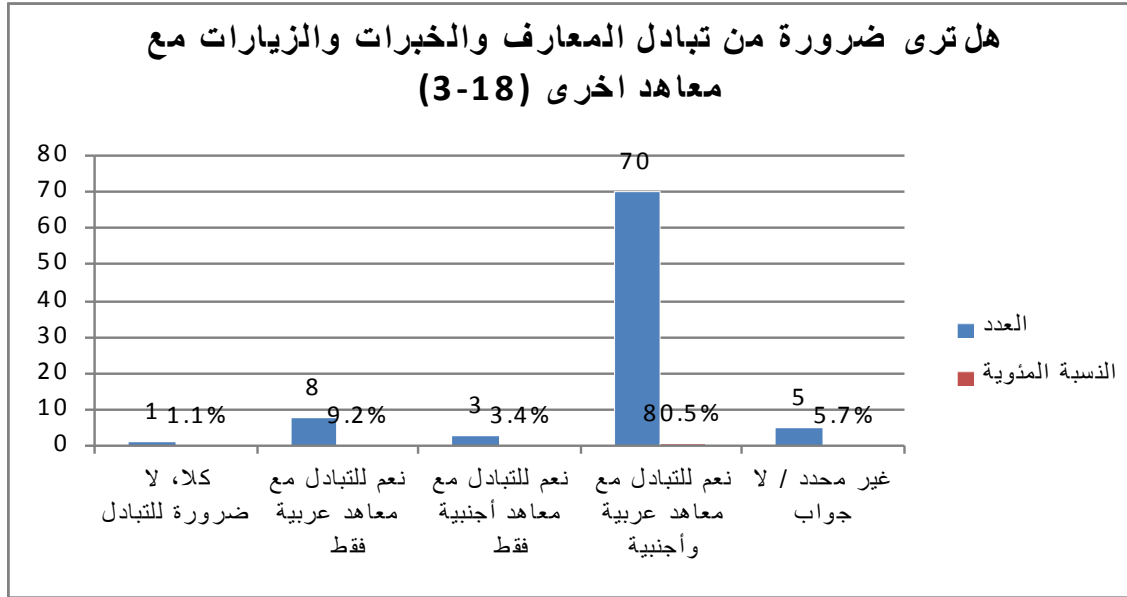
• المواد التي يجب التركيز عليها في المعهد القضائي

أظهر المسح الميداني إلى ضرورة التركيز بشكل رئيسي على مادة "القانون المدني بشكل عام"، "قانون أصول المحاكمات الجزائية" و"قانون الأحوال الشخصية"



• **الضرورة والمنفعة من تبادل المعارف والخبرات والزيارات مع معاهد قضائية أخرى في دول عربية أو أجنبية**

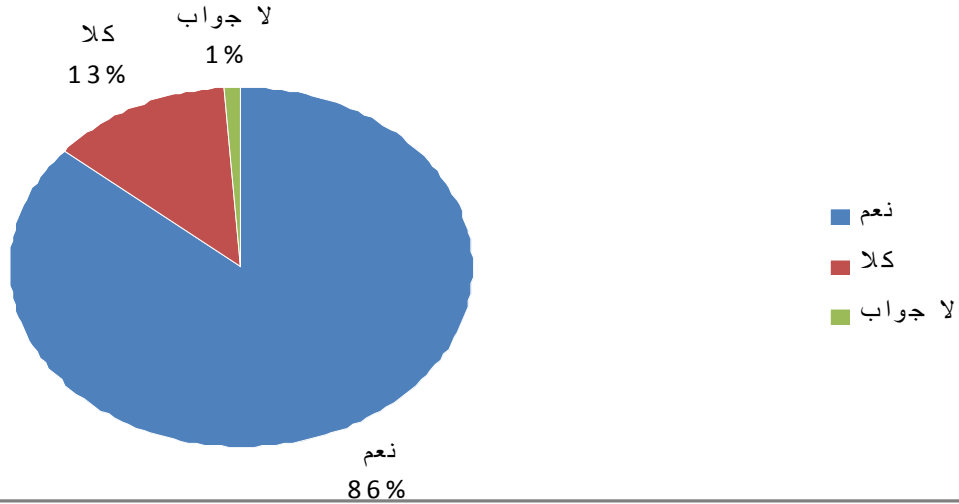
طلب من المستطلعين الإجابة إذا كان هناك منفعة من تبادل المعارف والخبرات والزيارات مع معاهد قضائية أخرى في دول عربية أو أجنبي، وقد أفادت الغالبية القاطعة من المستطلعين (80.5%) إلى وجود ضرورة لتبادل المعارف والخبرات مع معاهد عربية وأجنبية.



• ضرورة إعطاء حوافز للقضاة للتفاعل أكثر مع التدريب، نوع الحوافز

أجمع المستطلعون (86.2%) على ضرورة إعطاء حوافز للقضاة للتفاعل أكثر مع التدريب. أظهرت النتائج أن غالبية المستطلعين (36.0%) أفادوا أن الحوافز يجب أن تكون مادية، معنوية، علمية ومهنية.

هل ترى ضرورة لإعطاء حوافز للقضاة للتفاعل أكثر مع التدريب (3-19)



إننا نعم، الرجاء تحديد نوع الحوافز (20-3)

